



بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان وحملة سوريا تنظمان فعالية جانبية على هامش الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة أمريكا وفرنسا وبريطانيا يؤكدون على القطيعة المطلقة مع النظام السوري المتورط في ارتكاب انتهاكات فظيعة ويشددون على محاسبته

الثلاثاء 5/ تشرين الأول/ 2021: نظّمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وحملة سوريا فعالية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمشاركة السيدة عزرا زيا، وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، والسفير فرانسوا سينيمو، الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية الفرنسية بشأن سوريا، والسيد جوناثان هارجريفز، الممثل الخاص للمملكة المتحدة إلى سوريا، ومشاركة منظمات ميثاق الحقيقة والعدالة ممثلين بكل من: السيدة ياسمين المشعان، مسؤولة التواصل والتنسيق وعضو مؤسس في رابطة عائلات قيصر، والسيد خليل الحاج صالح، من منظمة مسار (تحالف أسر الأشخاص المختطفين لدى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"). أدارت الجلسة السيدة نعومي كيكولر، مديرة مركز سيمون سكجوت لمنع الإبادة الجماعية التابع لمتحف الولايات المتحدة لإحياء ذكرى المحرقة، وتمّ بثها عبر منصة زوم وصفحات التواصل الاجتماعي.

افتتح السيد فضل عبد الغني الجلسة مُرحباً بالسفراء والديبلوماسيين، والمشاركين، وأشار إلى سياق هذه الفعالية عالية المستوى، وما لها من تاريخ طويل ومتصل منذ عام 2014، حيث عقدت سنوياً في نيويورك وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وشاركت فيها دائماً الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وتناولت مواضيع متعددة، مثل: البراميل المتفجرة، الأسلحة الكيميائية، قصف المشافي ومراكز الدفاع المدني، المعتقلين والمختفين قسرياً، التعذيب، المحاسبة، وغيرها: "في هذا العام والعام المنصرم 2020؛ ونظراً لطبيعة الظروف الاستثنائية بسبب فيروس كورونا المستجد، تشرفنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع مكتب حقوق الإنسان في الخارجية الأمريكية بتنظيم الفعالية، لأننا لم نرغب أن يكون هناك أي انقطاع في هذه السلسلة المتصلة، ولأن الانقطاع سوف يرسل رسالة سلبية للسوريين، خاصة في ظلّ توجه بعض الدول الدكتاتورية لإعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري".

ثم تحدثت مديرة الجلسة السيدة نعومي كيكولر، التي بدأت بشكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان وحملة سوريا على تنظيم الفعالية وشكر الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، إضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان السوريين على مشاركتهم، وتابعت السيدة كيكولر "بينما نجتمع اليوم هناك عشرات الآلاف من السوريين قيد الاعتقال يتعرضون للتعذيب ويواجهون الموت، مئات آلاف السوريين يتطلعون لأية معلومات عن مكان أحبائهم، في ظل استمرار الضربات الجوية للحلف السوري الروسي على إدلب وغيرها". وأضافت: "نحن أمام دولة تم تدمير نسيجها الاجتماعي ويستمر حكمها من قبل شخص ارتكب جرائم مريعة ضد شعبه، وحتى الآن يستمر الإفلات من العقاب". وأردفت السيدة كيكولر: "أزيد من 149862 شخصاً تم اعتقالهم تعسفاً منذ عام 2011، ووراء كل رقم إنسان، شاب، امرأة حامل أو طفل صغير وهؤلاء من أكثر الفئات هشاشة من بين المستضعفين في سوريا، وخاصة مع استمرار انتشار كوفيد-19. لم تنتهي هذه الأزمة بعد، ولا يمكن الحديث الآن عن تطبيع العلاقات مع النظام السوري".

نقلت السيدة نعومي الكلمة للسيدة عزرا زيا، التي قالت: "بصفتي وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان أتابع أمن المدنيين وتقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان حول العالم بما في ذلك في سوريا، وعملنا لم يكن ممكناً من دون المدافعين عن حقوق الإنسان الموجودين هنا اليوم، ولذا أتوجه بالشكر للسيدة ياسمين والسيد خليل، وجميع أخوات وأخوة وآباء وأصدقاء السوريين المختفين، جهدكم الغير منقطع في سبيل حرية أحبائكم وآلاف غيرهم ملهم حقاً" وأشارت زيا إلى مرور الذكرى العاشرة على انطلاق الحراك الشعبي في سوريا، الذي واجهه النظام السوري بالقتل والاعتقال والتعذيب المستمر حتى اليوم، وعقبت قائلة: "لا يمكن الوصول إلى السلام الدائم في سوريا من دون محاسبة النظام السوري على الفظائع التي ارتكبتها، والتي بلغ بعضها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب". وتابعت: "إنّ معاناة المعتقلين يجب أن تبقى في مقدمة جهود المجتمع الدولي لتخفيف معاناة الشعب السوري والعمل باتجاه حل سياسي، ولهذا تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق السراح الفوري لجميع المعتقلين وخاصة النساء والأطفال والأكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19. كما يجب على النظام أن يسمح لجهات مستقلة ومحيدة بالدخول بدون قيود إلى مراكز الاحتجاز لديه، وعليه تقديم معلومات عن المختفين لأهاليهم وتسليم جثامين المتوفين إلى أحبائهم".

وأضافت السيدة عزرا: "بصفتي مسؤولة حقوق الإنسان في السفارة الأمريكية في سوريا وبعد ذلك وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، كان لي الشرف في العمل مع الشعب السوري وقيادات المجتمع المدني. بمواجهة وحشية نظام الأسد رأيت أفضل ما في الإنسانية في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، مثل السيد فضل، الذي بذل جهداً لتوثيق الانتهاكات كان أساسياً في تقارير الولايات المتحدة الأمريكية عن حقوق الإنسان. والعديد من التقارير من قبل دول ومنظمات أخرى".

كما رحّبت بإنشاء ميثاق الحقيقة والعدالة لتوحيد الرؤية من أجل معالجة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تعمل على زيادة الاهتمام الدولي بقضية المعتقلين والمختفين السوريين، كما أكدت على أن "الولايات المتحدة الأمريكية لن تطبع العلاقات مع النظام السوري ولن نقوم بتمويل إعادة البناء في سوريا حتى يظهر النظام تقدماً فعلياً للعملية السياسية بناءً على قرار مجلس الأمن 2254، كما ندعم جهود السيد غير بيدرسون من أجل حل سياسي في سوريا، وتركيزه على إطلاق سراح معتقلين غير مشروط، بالتنسيق مع لجنة التحقيق المستقلة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وعائلات المختفين".

وأشارت: "في تموز، وبالتوافق مع قانون قيصر، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على سجون ومسؤولون في نظام الأسد على صلة بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وإن الجهود المبذولة من أجل المحاسبة يجب أن تترافق مع دعم للسوريين الناجين من الفظائع التي شهدناها في سوريا خلال العقد الماضي". واختتمت كلمتها بشكر المشاركين على مشاركة قصصهم والتأكيد على أن الولايات المتحدة تبقى الشريك الدائم للشعب السوري.

السفير الفرنسي السيد فرانسوا سينيمو، أكد في مداخلة على أهمية التزام منظمات المجتمع المدني والعمل على قضية المعتقلين والمختفين قسرياً لدى النظام السوري وأشار إلى أن الاختفاء القسري كان علامة فارقة ميزت الصراع في سوريا طيلة السنوات العشر الماضية "النظام السوري، الذي يتحمل القسم الأعظم من المسؤولية رفض أن يقوم بعمليات إطلاق سراح للمعتقلين، والأسوأ من ذلك أنه لا يزال مستمراً في ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان من بينها عمليات الاعتقال التعسفي والعنف الجنسي والإخفاء القسري للمعتقلين". وعن عودة اللاجئين إلى سوريا قال السيد فرانسوا أن شروط العودة الآمنة والكرامة غير متحققة "تقرير لجنة التحقيق الدولية الأخير وكذلك العديد من التقارير التي صدرت عن منظمات أخرى كانت دليلاً آخر على أن شروط العودة الآمنة والطوعية للاجئين غير متحققة، كما أن النظام السوري يقوم بممارسات من شأنها التضييق على عودة اللاجئين بدلاً من تسهيلها". وأكد سينيمو: "يجب أن يتوقف الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سوريا، ونحن نعيد تأكيد دعمنا للهيئات الدولية للتحقيق وجمع الأدلة (لجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المستقلة والمحايدة)".

وتحدث السيد فرانسوا عن أن المحاكم الوطنية تؤمن طريقاً آخر للمحاسبة، وقال إن السلطة القضائية الفرنسية تدرس 40 قضية تتعلق بجرائم ارتكبت في العراق وسوريا وقد أصدرت مذكرات توقيف. وتابع "نحن ندعم إنشاء آلية للمساعدة في الكشف عن مصير المختفين ومعرفة أماكنهم ونضمُّ صوتنا كذلك إلى صوت المبعوث الأممي غير بيدرسون لإطلاق صراح إنساني للمعتقلين، وللأسف هذا الطلب حتى الآن يتم تجاهله من قبل النظام السوري وداعميه، ومن الواضح أن النظام يرفض إيقاف الإخفاء القسري وإجراء تحقيقات ذات شفافية في قضايا المختفين، والتي هي مسؤولية النظام بشكل أساسي، ولا يمكن اعتبار عمليات تبادل المعتقلين حلاً للقضية".

واختتم السيد سينيمو كلمته بالتأكيد على أنه: "لا يوجد سلام بدون عدالة، ولا عدالة بدون سلام، وأن السلام في سوريا لا يمكن تحقيقه إلا بحل سياسي ويبقى قرار مجلس الأمن 2254 أساساً لهذا الحل، لاحتوائه على شروط أساسية لبناء الثقة أولها إطلاق سراح المعتقلين".

تلا ذلك مداخلة المبعوث البريطاني إلى سوريا السيد جوناثان هارغريفز وكان أبرز ما جاء فيها "على عكس بعض التلميحات التي يسعى البعض لنشرها فإن النزاع في سوريا غير متوقف ولم ينتهي بالتأكيد، فالنظام السوري ما زال مستمراً في حربه ضد المدنيين السوريين، أرقام المعتقلين والمختفين من إحدى أكبر ضحايا هذه الحرب، وهي فضيحة مستمرة، ومن المعيب علينا جميعاً أن العديد من السوريين لا يزالون مختفين أو معتقلين بشكل غير قانوني. وإن حلّ هذه القضية جزء أساسي من العملية السياسية بناء على القرار 2254".

وأضاف: "المملكة المتحدة تؤمن بأهمية حماية قواعد القانون الدولي وتطبيق حقوق الإنسان في سوريا، ونكرر المطالبة بتحريك فعلي فيما يتعلق بقضية المعتقلين والمختفين في مجلس الأمن والمنصات الدولية الأخرى" وفي هذا السياق رحّب السيد جوناثان بتقرير لجنة التحقيق الدولية الصادر مطلع العام 2021 عن عقد من الاعتقال والانتهاكات المرتبطة به.

وأشار السيد هارغريفز: "بينما نستمر في الضغط من أجل إحراز تقدم في العملية السياسية التي يقودها السوريون وتسهيلها الأمم المتحدة بناء على القرار 2254، علينا أن نعطي أولوية للمحاسبة في سوريا بشكل أوسع، والسعي لمحاسبة جميع أطراف النزاع على الانتهاكات الفظيعة، وأبرزها النظام السوري وحلفاؤه المسؤولون عن معظم الانتهاكات وأفظعها. كما تؤمن المملكة المتحدة أنه لا يمكن الوصول إلى سلام دائم في سوريا بدون مواجهة الإفلات من العقاب، وتابع القول: "المملكة المتحدة تدعم جهود المحاسبة من أجل محاكمة مرتكبي انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ودعم جمع الأدلة لدعم التحقيقات والإجراءات القضائية". وأوضح السيد هارغريفز "إن قرار محكمة كوبلنز كان جزئياً نتيجة لهذه الجهود وأرسل رسالة مهمة للنظام السوري وحلفائه مفادها أنهم لن ينعموا بالإفلات من العقاب إلى الأبد". ومضى قائلاً: "إن العقوبات التي فرضتها المملكة المتحدة على نظام الأسد لإنهاء قمع المدنيين في سوريا، وإن هذه العقوبات ترسل رسالة واضحة للنظام أن المملكة المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي بينما يستمر هو في ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وتستمر المملكة المتحدة بدعم فريق التحقيق وتحديد المسؤولية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والنتائج التي توصل إليها، والتي قادت الجهود لإيقاف حق التصويت لسوريا بحسب اتفاقية حظر

الأسلحة الكيميائية والبروتوكول الاختياري". واختتم السيد هارغريفز كلمته: "إن المملكة المتحدة، كغيرها من الدول، لا تعتقد أنه من الممكن تحقيق تقدم سياسي حقيقي أو تطبيع أو تحسين العلاقات بدون تقدم ملحوظ في هذه القضايا، وفي الختام فإن العملية السياسية لن تكون مستدامة وشاملة إلا في حال كانت محكومة بالقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي حقوق كل السوريين."

السيدة ياسمين المشعان، روت قصة معاناتها وأسرتها: "اعتقلت قوات النظام السوري أخي عقبة في 28/ آذار/ 2012، لأنه مثل العديد من الشبان طالب بحقه بالحرية والحياة الكريمة، ومنذ اعتقاله لم نسمع عنه أي خبر، وكنا قد بحثنا وسألنا عنه في الأفرع والمعتقلات دون جدوى، وبعد مدة قصيرة حوصرت مدينتنا واشتد القصف، لكننا لم نغادرها تحسباً لعودة عقبة، الذي لا بد أنه بحاجة لوجودنا إلى جانبه حين عودته، وفي المدة التي كنا فيها بانتظار عودة عقبة، فقدنا ثلاثة من إخوتي قنصاً، أحدهم بعد سيطرة داعش على المنطقة، ودائماً ما يخطر في بالي أنه كان من الممكن أن لا نخسرهم لو عرفنا مصير عقبة، لو أننا في مكان يحترم حقنا في معرفة الحقيقة ما كنا حتى خسرنا أخي عقبة." وأضافت ياسمين: "الحق في معرفة الحقيقة من الممكن أن يكون سبباً في إنقاذ معتقلين من التعذيب، وإنقاذ عائلاتهم من الموت البطيء في ظل غياب أي خبر عن أحبائهم، ولهذا فإن الحقيقة مهمة ولها ضرورة ملحة."

وتحدثت السيدة ياسمين عن إنشاء ميثاق الحقيقة والعدالة للمطالبة مجدداً باتخاذ إجراءات عاجلة من قبل المجتمع الدولي، وقالت إنه يعكس رؤية مشتركة لتعزيز حقوق الضحايا، وقضية العدالة والحقيقة وتابعت بالحديث عن التوصيات الأساسية للميثاق: "الوقف الفوري للاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والجرائم الجنسية يأتي أولاً، الإفراج الفوري عن المعتقلين والكشف عن مصير المختفين والمختفيات والمغيبين والمغيبات قسراً، تسليم رفات المتوفين نتيجة ظروف الاخفاء القسري والاعتقال، إلغاء المحاكم الميدانية والاستثنائية، وتوفير محاكم عادلة، وتعويض وجبر الضرر، الاعتراف بالحقيقة ورد الاعتبار، التغيير في المؤسسات الأمنية والقضائية وممارساتها، ضمان عدم إشراك المنتهكين في عملية العدالة والمحاسبة".

تلا ذلك مداخلة السيد خليل الحاج صالح، الذي تحدث عن تجربة عائلته وأصدقائه مع الاعتقال على يد النظام السوري وتنظيم داعش وجيش الإسلام وقال: "لقد تشكلت قضية المختفين قسرياً على يد داعش بفعل مقاومة المجتمعات المحلية لآيديولوجيا التنظيم ومشروعه المخالف لتطلعات عموم السوريين، نحن نتحدث عن أزيد من 8640 شخصاً بحسب إحصائيات الشبكة السورية لحقوق الإنسان كان قد اعتقلهم أو اختطفهم أو أسرهم تنظيم داعش" وأشار الحاج صالح إلى أن العام 2019 شكل منعطفاً حيث أن مجريات الأحداث أضعفت الآمال بعودة المختفين أحياء. وتحدث عن أهمية وجود جهات محايدة ومختصة لتحديد هويات الضحايا في المقابر الجماعية، واختتم حديثه بالتأكيد على أنه "لن يكون هناك سلام أو استقرار في سوريا ما لم تداوى جراح الجميع".

السيد فضل عبد الغني ركّز في مداخلته على نقطتين أساسيتين: أولاً، أن عدد المختفين قسرياً كبير جداً مقارنة مع عدد سكان سوريا، مما يجعل سوريا أسوأ بلد في العالم في هذا القرن على صعيد إخفاء المواطنين قسرياً. وسجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قرابة 102 ألف مواطن سوري لا يزالون قيد الاختفاء القسري منذ آذار 2011 حتى الآن. النظام السوري مسؤول عن قرابة 85% من الحالات، أي قرابة 86792 شخصاً. عشرات الآلاف منهم مضى على اختفائه في مراكز احتجاز النظام السوري تسع أو ثماني سنوات. وتنظيم داعش مسؤول عن أزيد من 8% من الحالات، قرابة 8648 شخصاً، ثم فصائل المعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية، وهيئة تحرير الشام. "جميع القوى المسيطرة وأطراف النزاع مستفيدة من ممارسة الاختفاء القسري بثلاثة أشكال رئيسية وهي: تحطيم وإرهاب الخصوم، وفوائد مادية عن طريق ابتزاز الأهالي، وكون المعتقلين/ المختفين رهائن ومادة تفاوضية." وقال عبد الغني إن الحديث عن قضية المعتقلين مستمر منذ سنوات، وأعداد المختفين قسرياً في ازدياد، لأن حملات الاعتقالات ما زالت مستمرة حتى الآن. وأوضح: "نصدر بشكل شهري تقريراً عن حصيلة حالات الاعتقال، وأغلب هذه الحالات تتحول لاختفاء قسري، وقسم من هذه الحالات يموت بسبب التعذيب، الذي لم يتوقف أيضاً، وبشكل أساسي نظراً لسوء أحوال الاعتقال، وأنا أعتقد أن النظام السوري لن يفرج عن المعتقلين ولن يكشف مصير المختفين قسرياً".

قدّم عبد الغني توصيات موسّعة، وحددها في 6 نقاط أساسية، وأشار إلى أنه لا بد من إشعار النظام السوري أن هناك ضغطاً جدياً عليه يدفعه للإفراج عن المعتقلين وإيقاف الانتهاكات الجسيمة، "هذه الضغوط تشمل منع أي دولة، وبالحد الأدنى الحلفاء- من إعادة العلاقات مع النظام السوري، لأنّ النظام السوري سيعتبر أن إعادة العلاقات بمثابة ضوء أخضر للاستمرار في ارتكاب الجرائم ضدّ الإنسانية" وأضاف عبد الغني "لا بدّ من إيجاد آليات ردع إضافية، فقد ثبت أن المقاطعة السياسية والاقتصادية غير كافية، وإنّ إيقاف الجرائم ضد الإنسانية ومحاربتها وفق المادة 1 من اتفاقيات جنيف هي مسؤولية كل دول العالم وفي مقدمتها الدول الحضارية الديمقراطية خاصة بعد فشل مجلس الأمن المستدام طيلة عشر سنوات في إيقاف الجرائم الفظيعة في سوريا" وتابع عبد الغني "لا بدّ من الضغط الجدي أيضاً على حلفاء النظام السوري وبشكل خاص روسيا وإيران: اللذان يمدان النظام السوري بكل مقومات البقاء؛ الأمر الذي يشعره بعدم الحاجة لتقديم أية تنازلات سواء على صعيد قضية المعتقلين أو غيرها من القضايا". وقال السيد فضل بضرورة إعادة إحياء عملية الانتقال السياسي من الدكتاتورية نحو الديمقراطية وفقاً لقرار مجلس الأمن 2245، مؤكداً على أهمية أن يتم ذلك وفق جدول زمني صارم، لأن طول أمد العملية السياسية الممتدة من بيان جنيف واحد الصادر في حزيران/ 2012 حتى الآن دون تحقيق أي تقدم ملموس أفقد السوريين الإيمان بها. وطالب عبد الغني بزيادة المساعدات المقدمة للمشردين قسرياً وبشكل خاص أسرى المختفين قسرياً، وقال: "لا بد من وضع حد للابتزاز الروسي لتمديد قرار مجلس الأمن لإدخال المساعدات العابرة للحدود، ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نرجح الرأي القانوني الذي يرى أن المساعدات الأممية هي مساعدات حيادية، وقرار منع إدخالها من قبل النظام السوري هو قرار تعسفي، وهي بالتالي ليست بحاجة إذن من مجلس الأمن". وعلى صعيد قضية المعتقلين بشكل خاص

قال عبد الغني "طالبنا مراراً، عبر مشاركتنا في عشرات فعاليات المناصرة، وعبر تواصلنا مع ممثلي دول، طالبنا بتبني دولة قضية المعتقلين بكل ما يتطلبه هذا الملف حقوقياً وقانونياً، بما في ذلك الدعوة الأممية لخلق آلية للكشف عن مصير المختفين، وتقديم العون والمساعدة لأسر المختفين قسرياً، وإعادة تأهيل الناجين وبشكل خاص النساء، ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الملف". وطالب عبد الغني بتدخل المجتمع الدولي وفق مبدأ مسؤولية الحماية لإيقاف الانتهاكات التي تشكل جرائم ضد الإنسانية في سوريا.

اختتم بالقول: "إن جميع الدول التي صوتت لصالح النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان، وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي دول دكتاتورية قمعية، مثل: روسيا، وإيران، وفنزويلا، وكوبا، والصين، ومن يمثلهما، ولا نتمنى أن ينتصر النظام السوري ومحور الشر الداعم له، ونطمح أن يساعدنا دعم الدول الديمقراطية الحضارية في نقل سوريا من محور الشر إلى محور الديمقراطية وحقوق الإنسان."

حظي الحدث باهتمام وتغطية العديد من وسائل الإعلام والمواقع الصحفية، وبالإمكان حضور الحدث كاملاً عبر قناتنا على اليوتيوب على [الرابط التالي](#)، أو عبر صفحتنا على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عبر [الرابط التالي](#).